

ملخص تنفيذي 1

تحرك صناع السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي بسرعة لتخفيف الأثار الصحية والاقتصادية المترتبة عن صدمتي كوفيد-19 وأسعار النفط. وتراجعت معدلات الإصابة بالعدوى على مستوى دول المجلس إلى أقل بكثير من مستويات الذروة السابقة، برغم ما شهدته هذه البلدان من موجات متتالية من الفيروس، كما بدأت أوجه التعافي الاقتصادي في ترسيخ جذورها. ومع هذا، يجب على صناع السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي أن يتجاوزوا مشهدا محفوقا بالتحديات وعدم اليقين. فلا تزال الجائحة تخيم على الآفاق العالمية بينما تمر البلدان بمراحل مختلفة من التعافي، مع اختلاف آفاق نموها وحيز السياسات المتاحة.

وتظل حماية الصحة العامة ودعم فئات المجتمع الضعيفة في طليعة أولويات صناع السياسات في دول المجلس. وينبغي مواصلة نشر اللقاحات لجميع المقيمين، مع وضع خطط للطوارئ الصحية بغرض مواجهة أي تكرار لحالات تفشي الفيروس.

وينبغي أن تظل السياسات الاقتصادية الكلية تيسيرية إلى أن تترسخ جذور التعافي. فقد كان الدعم المقدم من المالية العامة مهما للغاية وينبغي الحفاظ عليه حسب الحاجة لتجنب امتداد آثار الأزمة ولتخفيف الأثار الاجتماعية، كما ينبغي توجيهه بمزيد من الدقة لضمان كفاءته واحتواء أعباء المالية العامة. وإذا كان الحيز متاح أمام السياسات محددا، فينبغي الحفاظ على الدعم الموجه، مع تحديد مدخرات المالية العامة التي تنتج عن تخفيض الإنفاق غير ذي الأولوية أو إعادة توزيعه. وينبغي العمل، حسب الحاجة، على توسيع السياسات المالية الكلية التي تضمن توفير السيولة وتحفز نمو الائتمان، مع توجيهها بشكل متزايد نحو الشركات التي تمتلك مقومات البقاء وتكتملتها بمراقبة المخاطر على الاستقرار المالي عن كثب.

ومع انحسار أزمة كوفيد-19 واستقرار أوجه التعافي الاقتصادي، ينبغي للسياسات أن تعالج التحديات متوسطة وطويلة الأجل والتي باتت أكثر إلحاحا بفعل الجائحة:

فينبغي توجيه سياسة المالية العامة نحو تحقيق الضبط المالي المواتي للنمو بهدف ضمان استدامة المالية العامة والمركز الخارجي على المدى الطويل. ولتحقيق ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز أطر المالية العامة ومواصلة تعبئة الإيرادات غير النفطية، وزيادة كفاءة الإنفاق. ومع ارتفاع أسعار النفط، ينبغي تجنب الإنفاق المسامر للاتجاهات الدورية، واستخدام الإيرادات الاستثنائية في إعادة بناء الحيز متاح أمام السياسات.

ويشكل ضمان الاستقرار المالي والحفاظ على ديناميكية القطاع المالي عنصرين أساسيين لتحقيق تعافٍ يتسم بالسلاسة ونمو اقتصادي يتسم بالقوة والاستدامة. وبوجه عام، تبدو أوضاع القطاعات المالية سليمة وقادرة على دعم التعافي والتحول الهيكلي، ولكن يتعين معالجة الضغوط الحالية والمخاطر الموروثة ومواطن الضعف الناشئة، بوسائل منها تعزيز أطر الإعسار وتسوية الأوضاع، وإعادة فرض بعض إجراءات السلامة الاحترازية التي كانت مخففة أثناء الأزمة، وتكثيف الجهود الرقابية.

وسيظل الحفاظ على النمو الاقتصادي وتنويع الأنشطة الاقتصادية مهما مركزيا. فالاقتصادات معرضة لمخاطر الأثار الغائرة من جراء أزمة كوفيد-19 فضلا على تراجع الطلب العالمي على النفط على المدى الأطول مع مواجهة العالم لتغير المناخ. وينبغي تعجيل الإصلاحات الجارية لدفع الإنتاجية وتنويع النشاط، بما في ذلك توسيع مشاركة المرأة في سوق العمل، وزيادة

¹ من إعداد إريك لوندباك (رئيس)، وعبد الله الحسن، وإيمان بن محمد، وهيثم الطروق، ويانغ بانغ، وداليا عيطة، بتوجيهات من على العيد. وقدمت المساعدة التحريرية إستر جوج.

المرونة المتاحة للعمالة الوافدة، وتحسين مستوى جودة التعليم، ومواصلة الاستفادة من التكنولوجيا، وتعزيز الأطر التنظيمية، وتعميق التكامل الإقليمي، ومعالجة قضايا تغير المناخ.